ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/335544591

معايير تصنيف الأحياء السكنية المتخلفة

Article *in* مجلة التراث · January 2018

DOI: 10.35918/1064-000-029-029

CITATIONS
0

READS
284

2 authors:

عبد الكريم Abdelkarim Bellil بليل
University of El-Tarf
56 PUBLICATIONS **0** CITATIONS
SEE PROFILE

سمير يونس
University of El-Tarf
6 PUBLICATIONS **0** CITATIONS
SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

الأبعاد العرفانية الماورائية لمقالة "الحقيقة المحمدية" لدى ابن العربي الحاتمي (تـ 638هـ/1240م). View project

الثقافة النقدية وأثرها في لجم الإرهاب الفكري من منظور قرءاني View project

All content following this page was uploaded by عبد الكريم Abdelkarim Bellil بليل on 04 November 2021.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

مجلة التراث

J-ALT

2018/ Vol:8 N°01

Available online at: http://www.asjp.cerist.dz

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

معايير تصنيف الأحياء السكنية المتخلفة

الدكنور: عبد الكريم بليل

سمير يونس

مجلة التراث، العدد 29 / ديسمبر 2018، المجلد الأول، الجزء الثاني.

لتوثيق هذا المقال:

عبد الكريم بليل، سمير يونس، معايير تصنيف الأحياء السكنية المتخلفة، **مجلة التراث**، العدد 29، المجلد الأول، ديسمبر 2018.

تاريخ الإستقبال: 2018/02/12

تاريخ التحكيم: 2018/12/16

تاريخ قبول النشر: 2018/12/29

الملخص:

تعبر الأحياء المتخلفة عن بيئات اجتماعية مهمشة واسعة الانتشار في المجتمع، و تتميز بالعديد من الخصائص العمرانية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تعبر عن ظروف مادية وأخرى معنوية مزرية. حيث توصم بموجبها شرائح سكانية واسعة في المجتمع بالدونية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وهي وضعية متعددة الأبعاد، أفرزت إحصائيات خطيرة حول نسبة السكان الذين يعيشون ظروفا جد سيئة، و كشفت النتائج السلبية لأساليب التهميش المتبعة بصفة قصدية أو غيرها من طرف الجهات الرسمية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية:

تصنيف الأحياء، الأحياء المتخلفة، العشوائيات، الفقر، الجريمة، الإنحراف.

RESUME:

Les environnements sociaux marginalisés sont caractérisés par des caractéristiques sociales, culturelles et économiques qui reflètent des conditions physiques et morales caractérisées par leur infériorité sociale, culturelle et économique. Une situation qui a produit des statistiques sérieuses sur la proportion de la population vivant dans de mauvaises conditions et a révélé les résultats négatifs des méthodes de marginalisation par les autorités officielles.

مقدمة:

تعبر نوعية الحي السكني عن تصنيف اجتماعي لطبقة من سكان المدينة، و تكشف عن ابعاد اجتماعية و إقتصادية و مدنية و ثقافية داخل مجتمع المدينة من الناحية.

و قد بينت دراسات عديدة في مدن مختلفة أن الأحياء تعبر عن تواصل طبقة اجتماعية و تجاورها لمدة زمنية ضمن مساحة معتبرة داخل المدينة، و نتيجة الاحتكاك و التفاعل المستمر بين أفراد الحي يظهر أسلوب متقارب بين سكانه، و هو ما يعطيه طابعا مميزا عن غيره، ثم يكون لنوعية الحي تأثير على ساكنيها؛ خاصة الناشئة.

لأجل فهم الآثار السوسيو ثقافية و السوسيو حضرية، كشفت الدراسات المتعددة عن جملة من التصنيفات، تغايرت تغير معايير التصنيف، و هو ما سنعرضه في ثنيا البحث

أ-تصنيف الأحياء السكنية:

توجد أنواع عدة للأحياء السكنية ضمن المدينة الواحدة، وهذا التنوع مرتبط بمدى توفر الحي السكني على جملة من الظروف و المعايير، من أهما:

- التجهيزات السكنية: نوعية السكنات، من حيث القدم و الجدة، الصلابة و الهشاشة، الهندسة الخارجية و الداخلية للمساكن، حجم مساحتها و ارتفاعها، حدائق المنازل.
- التجهيزات الحضرية: كالطرقات المعبدة، النقل الحضري بكل أنواعه، الأرصفة، الإنارة العمومية، شبكة الكهرباء و الغاز، قنوات الصرف الصحي، المساحات الخضراء، مساحات اللعب و الرياضة و التسلية.
- التجهيزات الاجتماعية والثقافية: كدور الثقافة و النوادي الرياضية و الثقافية، و المكتبات العامة، و المراكز العلمية، و رياض الأطفال، و المساجد، و الجمعيات.
- التجهيزات الاقتصادي: محلات تجارية متعددة التخصصات، تنوع المعروض التجاري، مراكز التسوق، أسواق الخضر و الفواكه.
- التجهيزات الصحية: مستشفى، مركز استشفائي، عيادة استشفائية، صيدليات، عيادة تحاليل طبية.
- التجهيزات الأمنية: مركز شرطة أو درك وطني، حضائر للسيارات، أعوان حراسة، أجهزة مراقبة.

و منه؛ نجد أن الأحياء السكنية -خاصة منها الحضرية - في علم الإجتماع الحضري تصنف إلى ثلاثة أنواع، وهي:

1-الأحياء الراقية:

و هي مركز لطبقة سكانية في الغالب تكون من علية القوم من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو المالية أو الاجتماعية، و تعد مقصد الطبقات الصاعدة في السلم الاجتماعي، و حلم الطبقات المتوسطة، لما توفره من حظوة اجتماعية بمجرد الانتساب لها.

و هذه الأحياء الراقية هي " المتواجدة في المناطق المفضلة و الهادئة، تتواجد فيها السكنات الفردية من نوع (فيلا)، أو العمارات من النوع الرفيع، تتميز ببعدها عن المراكز الصناعية التجارية، تتمتع بحياة الترف، ومظاهر التحضر المختلفة، تتوفر فيها النظافة والحدائق والمساحات الخضراء" (زينب حميدة بقادة، 2008، ص155).

فهي أحياء متطورة عمرانية مقارنة ببقية الأنواع الأخرى للأحياء السكنية، و هذا راجع للتهيئة العمرانية الحضرية الخارجية؛ كاتساع الطرقات و جودة التعبيد و الرصف و التشجير، و نظافة المحيط، و توفر البنى التحتية و جودتها كالإنارة و الصرف الصحي و الطاقة و غيرها، و جمال الهندسة الحضرية في توزيع مساحات المساكن، و التناسق في علو المساكن و مساحاتها و ألوانها الخارجية و أشكالها.

و قيمة المساكن الفخمة فيها من حيث الهندسة و المساحة و التجهيزات و البنى التحتية، و الحدائق المنزلية، و نوعية مواد البناء و المظهر الخارجي من أبواب و نوافذ، و داخلي بما فيه من تجهيزات، و لموقعها بأماكن جد ملائمة للحياة الراقية و العصرية.

و قد تكون حديثة النشأة أو قديمة؛ لكن لا تزال محافظة على رقيها الهندسي و الذوق الجمالي لمقتنيها و بانيها و مهندسيها، و هذا لاستمرار توافر التجهيزات الحضرية اللازمة لها لدوام أناقتها العمرانية الداخلية و الخارجية، مثل: المياه الصالحة للشرب، قنوات الصرف الصحي، الكهرباء والإنارة العمومية، الغاز الطبيعي، الهاتف، والأنترنت، المواصلات، والأرصفة والطرقات الواسعة والملائمة، ومواقف السيارات، وأماكن الترويح من مساحات خضراء ومنتزهات، وحدائق.

إلا أنه يسجل في البعض من هذه الأحياء أنها " لا تراعي.. التقاليد و العادات على الصعيد الاجتماعي والعمراني ..[وهي] عبارة عن تجمعات مبنية بوسائل وأشكال مخالفة على التي عرفت به الأحياء [الأخرى]" (زهية شويشي، 2006، ص87).

كما أن هذه الأحياء تستقطب السكان من ذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، و إن كان فيها فئة فقدت مناصبها الاجتماعية و الوظيفية إلا أنها ورثتها و ورثت ثقافة السكن فيها، و حافظة على شيء من مظهرها الاجتماعي و الثقافي كطبقة راقية.

2-الأحياء الشعبية:

تصنف الأحياء الشعبية على أنها مساكن تراثية لطبقة متوسطة في المجتمعة في غالبها، و قد تضم في غالبيتها السكان الأصليين للمدينة، و تقل فيها العشوائية العمرانية مقارنة مع غيرها مما هو دونها من الأحياء، و ثقافيا تعد تاريخ المدينة و ثقافتها الاجتماعية و الفنية و الحرفية وهويتها، لأن الطبقة القاطنة بها هي الأكثر حركة و نشاطا في المدينة، و تتواجد في مختلف الوظائف والأعمال و مناطق المدينة، و هو ما يكسبها هوية المدينة التي تقطنها، و تكسب هي المدينة هويتها السلوكية و الاجتماعية و الثقافية و الفنية.

"تتميز الأحياء الشعبية بأنها.. وحدة عمرانية، لها تنظيم معين، تسكنه فئات من عامة الناس من الفئات الشعبية ذات الدخل والمستوى المعيشي الضعيف أو المتوسط، تمتاز هذه الأحياء بالقدم.. وعلى الصعيد العمراني من حيث التخطيط فإن مثل هذه الأحياء تمتاز بأزقتها الضيقة، وتداخل المنزل، و قلة المرافق الضرورية داخل المنازل" (زهية شويشي ، 2006، ص83).

يمثل الحي الشعبي تركيبة متميزة عن الحي الراقي، فهو متدهور المستوى مقارنة به؛ من الناحية العمرانية و الحضرية، نظرا لغياب أو ضعف التخطيط، أو لثقافة الهندسة العمراني القديمة التي تراعي تقسيم الشوارع و الأزقة و الأروقة، وعدم الحاجة لشوارع واسعة لاستيعاب السيارات، و غيرها من الأسباب.

ومن الناحية السكانية يشهد اكتظاظا سكانيا شديدا، و كثرة العائلات داخل المسكن الواحد المتوارث، و كثرة الأقارب في الحي السكني الواحد و قد يكون في الشارع الواحد.

أما من حيث المستوى الاقتصادي لسكانه؛ فالكثير منهم يصنفون ضمن الفقراء أو متوسطي الدخل.

يسجل في مثل هذه الأحياء – في الغالب– غياب أو قلة التجهيزات الحضرية، والمرافق الضرورية والشبكات الحيوية.

كما أن الأحياء الشعبية " متواجدة في المناطق المزدحمة بالمباني.. تنعدم فيها وسائل الراحة والنظافة، تكثر فيها المحلات التجارية، و ازدحام المواصلات، و العمارات السكنية الجماعية ذات الإيجار المتواضع، وتقل فيها المرافق الرياضية والثقافية و المتنفسات الطبيعية؛ كالحدائق والمنتزهات والمساحات الخضراء". (زينب حميدة بقادة، 2008، ص155).

فالتمركز الطبيعي للأحياء الشعبية هو سوط المدينة لأنها المركز الأول لنشأة المدينة ثم توسعت المدينة و أحاطت الأحياء السكنية بها، و هو ما يجعلها في قلب التجارة و الحركة المرورية و التلوث البيئي و الضجيج، مما يدفع الطبقة الميسورة و الغنية الصاعدة لمغادرتها نحو أحياء أكثر حضرية، و تبقى بها الفئات الغير قادرة أو الغير راغبة في الانتقال، فتتواجد الأحياء الشعبية غالبا في مناطق متواضعة بالمدينة، و غير مرغوب فيها من قبل بعض الفئات الميسورة الحال مادية في المجتمع في المدينة، و لا تحظى في غالب الأمر بالاهتمام الرسمي للجهات المعنية؛ مقارنة بما هو عليه الحال بالنسبة للأحياء الراقية و الأحياء العصرية.

و قد تكون في أصل نشأتها أحياء رفيعة المستوى في زمانها، لكن بفعل الظروف التاريخية والديموغرافية و العمرانية و المناخية؛ تدهورت و أصبحت نوعا ما متخلفة، أو تسير نحو التخلف، نظرا لقلة الاهتمام و الصيانة و تغير نوعية الطبقة السكانية فيها.

كما أنها يمكن أن تكون أحياء حديثة البناء، و لكن تجهيزاتها الحضرية متدهورة نوعا ما، وخطيطيها العمراني غير عصري، مع افتقادها للصيانة و المتابعة، و إقبال فئة مجتمعية ذات مستوى ثقافي و اجتماعي شعبوي، فتنتقل إليها عادات و سلوكيات و أساليب الأحياء الشعبية، فتفرض الثقافة صورتها على البناء حتى لو كان حضاريا و راقيا.

3-**الأحياء المتخلفة (العشوائيات):**

يطلق اسم المناطق الغير رسمية أو العشوائية على كل من المناطق التالية:

- مساكن الإيواء المؤقت.
- مساكن وضع اليد (أراضي مغتصبة).
- مساكن بدون ترخيص بناء. (أيمن محمد نور عفيفي، خالد صلاح الدين علي، 2017، ص 3)

فالأحياء العشوائية هي تجمع سكني غير شرعي في المدينة، يتميز بالكثافة الديمغرافية و قلة أو انعدام الخدمات العمرانية و البنى التحتية، و يعد بؤرة متخلفة اجتماعيا.

و سكانها طبقة تظطر هم الظروف القاسية إلى ابتكار أساليب تكفل لهم المعيشة و استمرار الحياة في المجتمعات الحضرية. (ذكرى عبد المنعم إبراهيم، 2012،ص 545)

3 خصائص الأحياء العشوائية:

1- الموقع الحضري:

تتمركز المناطقة العشوائية في الغالب في ضواحي المدينة، و على التلال المرتفعة و حول الوديان أو المناطق الصناعية، لأنها مناطق غير مقصود للسكن، فلا يكون لها ملاك أراضي في الغالب، و إن كان فالأسعار منخفضة لانعدام القابلية عليها.

2- نوعية العمران:

و من الناحية العمرانية تضم مباني فوضوية قصديرية أو خشبية أو هشة، و شوارعا ضيقة و غير مخططة و فاقدة للتنظيم و التهيئة العمرانية، و تنعدم أو تقل فيها البنى التحتية و الخدمات، فمجملها بناء ذاتي بلا تصريح رسمي و لا متابعة هندسية من الهيئات المختصة. و نسبة كبيرة منها بنيت على أراض ملكيتها للدولة، أو أراضي مهملة من مُلاكها الأصليين.

نجد المساكن بالأحياء العشوائية تم تشييدها بمواد بسيطة رخيصة التكلفة، و منخفضة الجودة، أو مستعملة سابقا أو بدائية. و شروط الحياة الكريمة البسيطة منعدمة فيها، مثل:

- قنوات الصرف الصحي.
- النظافة العمومية.
- الإنارة العمومية.
- المياه الصالحة للشرب.
- الغاز الطبيعي و الكهرباء.

- الهاتف.
- الطرقات و الشوارع المعبدة و الأرصفة.
- المواصلات.
- غياب الأمن.
- انتشار الأوبئة والآفات الاجتماعية.

3- تصنيف السكان:

يقيم في الأحياء العشوائية غالبا " المهاجرون الفقراء، الذين يهاجرون من الريف إلى المدن الكبيرة، ويستلون على أي منطقة خالية في وسط المدينة أو على أطرافها، ويقيمون عليها أكواخهم." (زينب حميدة بقادة، 2008، ص156).

تتميز الأحياء العشوائية من الناحية الديمغرافية و الحضرية باكتظاظ سكاني كبير، وانتشار لمظاهر الفقر و الفاقة و تدني المستوى الاقتصادي و ضعف المداخيل، و ارتفاع نسبة الأمية و التسرب المدرسي، لعوامل عدة متداخلها؛ من أبرزها ضعف القدرة المادية للتكفل بالمصاريف المدرسية، و ضعف المداخيل لتوفير الحاجيات مما يضطر الأطفال و المراهقين للعمل المبكر و التسرب المدرسي المبكر. مع انتشار الآفات الاجتماعية و الثقافة المشجع على التخلي عن المواظبة المدرسية و المذاكرة و تحسين المستوى، في ظل غياب أو ضعف الضبط الاجتماعي الرسمي، وهشاشة الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

الجدير بالتأكيد، أن كل نوع من أنواع الأحياء السكينة (الراقية، الشعبية، المتخلفة) تعتبر بيئات لطبقات مادية و ثقافية؛ تتميز بخصائص مختلفة كل منها عن الأخرى، المقيمون بها ذووا " طابع ثقافي مميز، يظهر في العديد من التصرفات والمعايير السلوكية.

فقد تتفاقم مشكلات اجتماعية معينة في بعض هذه الأحياء لظروف تتعلق بها، وفي نفس الوقت لا نجد مثل هذه المشكلات في أحياء أخرى، مما يجعل بين المشكلات الاجتماعية والمكانية نوعا من الارتباط". (زينب حميدة بقادة، 2008، ص156).

فكل حي سكني يقطنه تركيبة طبقية سكانية متميزة اقتصاديا و ماليا واجتماعيا وثقافيا، تفرض خصوصية لتجمعها السكني، يصنف بموجبها الحي السكني بالكامل، و تتميز مشاكله و مظاهره المادية و الاجتماعية، و تفاعله مع مجريات الأحداث داخل المدينة ككل، و حتى طرق تعبيره و تسييره لمشاكل الحي، و مستوى التكافل و التفاعل الاجتماعي بين قاطنيه.

فالأحياء الراقية لو حدث طارئ مثلا كتسرب المياه في الشارع؛ قد تكفي رنة هاتف لجلب طوارئ المدينة لإصلاح الخلل، بينما الأحياء الشعبية أو المتخلفة؛ قد يستمر التسرب المائي لأيام و ربما شهور، و قد يحتاج لانتفاضة حجارة لتتدخل بعض المصالح لترقيع الخلل، هذا إن لم يتكفل السكان بجهدهم الخاصة و مصاريفهم المالية لإصلاح العطب.

و يتم الحكم عليهم وعلى تصرفاتهم بالرجوع إلى مستواهم المادي و الثقافي الرفيع أو المقبول أو المتدني. فطريقة تعامل المجتمع الرسمي وغير الرسمي تختلف باختلاف مستوى بيئة الحي وسكانه المقيمين به.

2-3 الخصائص الإنشائية للمساكن العشوائية:

" تتنوع الخصائص الإنشائية للمباني العشوائية إلى الآتي:

1- الإيواء المؤقت:

هذا النوع من المباني يبنى عادة من مواد بناء مستعملة أو من مواد بناء خفيفة مثل الصفيح أو الخشب المستعمل.. و الكثافة السكانية بهذا النوع من المباني مرتفعة...

2- مساكن وضع اليد:

مساحة الوحدة السكنية بهذه المناطق أكبر نسبيا من وحدات الإيواء المؤقت، مما يعطي للأفراد المرونة في عمل التحسينات و الإضافات.. على ثلاث مراحل:

- ✓ الأولى: مرحلة التأمين و الاستقرار، حيث تشيد هذه الوحدات بمواد مستعملة و مواد ضعيفة، حتى يطمئن الساكن إلى وضع يده على الأرض...
- ✓ الثانية: مرحلة التكيف الأفقي، عندما يأمن الساكن حقه في الإقامة على الأرض المغتصبة.. يبدأ بعمل تحسينات.. بتغيير مواد البناء الخفيفة أو المستعملة إلى مواد دائمة.
- ✓ الثالثة: مرحلة التكيف الرأسي.. بتشييد مجموعة من الغرف العلوية.

3- مساكن شبه عشوائية:

يشيد الغالبية منها بنظام الهيكل الخرساني و بنفس طرق الإنشاء بالمناطق السكنية الرسمية". (أيمن محمد نور عفيفي، خالد صلاح الدين علي، 2017، ص5)

ب-تعدد تصنيفات الأحياء المتخلفة:

يسجل في الدراسات بعلم الاجتماع الحضري وجود العديد من التصنيفات للأحياء المتخلفة، والتي تضم بدورها العديد من الأنواع، و تعدد التصنيفات عائد لتنوع المعايير المعتمدة في عملية تصنيف الأحياء المتخلفة.

فمن التصانيف ما اعتمد معيار أصل نشأة تخلف الأحياء، و هناك من تبنى معيار نوع الفئة السكانية في الأحياء المتخلفة، و فئة أخرى من الباحثين اعتمدت معيار العلاقة القائمة بين الحي وتكوين الانحراف والإجرام، في حين نجد تصنيف آخر قائم على أساس معيار التموقع في المدينة.

وهذا بالإضافة إلى معايير أخرى وتصنيفات إضافية. وهذا ما يفرز عدم وجود إجماع في عملية التصنيف وتحديد أنواع الاحياء المتخلفة.

سيتم التركيز على التصنيفات التالية، وهي:

1- تصنيف على معيار أصل تخلف الأحياء:

1-1 تصنيف بيرجل:

يضم هذا التصنيف ثلاثة أنواع من الأحياء المتخلفة؛ وهي:

1- المناطق المتخلفة أصالة: مناطق سكنية نشأت منذ البداية في أماكن غير لائقة للسكن، و هي مناطق سكنية صعبة الإصلاح و التهيئة العمرانية، و لا ينفع فيها إلا عملية الهدم والإزالة، و الإخلاء القسري لقاطنيها.

2- المناطق المتخلفة بتغير ساكنيها: نشأت بسبب هجرة و انتقال سكانها الأصليين، الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية وسطى أو غنية، ثم حل مكانهم سكان فقراء و نازحي الأرياف من الطبقة الدنيا، فتعرضت تلك المناطق إلى نوع من التدهور، لتصبح مناطق سكنية متخلفة.

3- المناطق المتخلفة في طور التهيئة: هي في طور الانتقال من مناطق حضرية متخلفة إلى مناطق قابلة لأن تكون أكثر تقدما. (أحمد بوذراع ، د تا، ص 44)

تمثل هذه الأنواع الثلاثة الحالات التي يمكن أن تتواجد عليها الأحياء الحضرية المتخلفة، وهي حسب بيرجل إما أن تكون متخلفة في الأصل و غير قابلة للتغيير نحو الأحسن، مثل التجمعات السكنية القائمة حول الوديان و المنحدرات و المستنقعات أو المناطق الصناعية التي يحظر السكن بجوارها مثل مصانع الإسمنت، فتكلفة الإصلاح و التهيئة قد تعادل أو تفوق إنشاء حي جديد بالكامل، و قد يحظر أصلا السكن فيها لوجود خطر دائم كالتسمم و تلوث المياه أو المناطق الزلزالية أو البركانية أو القريبة من فيضان الوديان أو في سفوح السدود؛ و غيرها.

و يوجد مناطقة أصبحت متخلفة بعدما كانت متحضرة و راقية فيما مضى، لأن الطبقة الاجتماعية التي أسستها راقية مالية أو سياسيا، ثم ورثها الأبناء و أصابهم الفقر أو هجرها ورثتها و تنازعوا الملكية أو أهملت، و هنا تنتهزت الطبقات الدنيا من حيث المستوى المعيشي الفرصة لإمتلاكها، و ستجلب معها ثقافة العيش السكني و الجواري، و تهمل الحفاظ على رقيها

و الصيانة، و مع مرور الأيام و الليالي تهترئ المباني، و إذ هذه الطبقة إما معدمة أو فقيرة أو لا تمتلك السكن فلن يحصل أي ترميم، و لأنها القاطنين بها من المستويات الدنيا أو المتوسطة ففي الغالب لن تراعي المنظر الجمالي الخارجي للحي.

و هو ما نلحظه في جزائر بعد الإستقلال؛ فمنازل الفرنسيين الفخمة امتلكها جزائريين من طبقات عدة مثقفة و أمية، غنية و متوسطة و فقيرة في أغلبها، من العامة و الخاصة، و العمارات الفخمة أصبحت ملاذا لأسر بعد أن أنشأها الفرنسين لأسرة من ثلاث أو أربع افراد، و النتيجة أن تحولت تلك العمارات و المساكن و حتى بعض القصور إلى أوكار تفوح منها الروائح القذر و الجدران المتسخة، و ضجيج ساكنيها، ثم هشاشة السكن بعد فترة.

و مثلها مصير عمارة يعقوبيان في القاهرة، حين بناها أهل الطبقة النخبوية بمصر، و سكنوها بثقافتهم الفارهة فهيأوها و صمموا بناءها و محيطها بما يليق بأذواقهم، لكن بعد إسقاط النظام الملكي استولى عليها ضبط قادمون من الأرياف، فكدسوا عائلاتهم بها، و استعملوا غرف سطح العمارة لتربية الدجاج و البط و الحمام، و ملأوا الشرفات بالأثاث التالف، و لم يرمموا شيئا فيها، ثم غادروها بعد أن شيدوا مساكنهم في أماكن تناسب رتبهم العسكرية الجديدة، ليتركوها لطبقة جديدة هي المسؤولين الإداريين في المناصب العليا، ليقوم هؤلاء بكراء غرف سطح العمارة لخدمهم و القادمين و الأرياف و المدن البعيدة من الطبقة المعوزة، و هكذا. رغم أن العمارة أنشأت في وسط المدينة، و من صمم غرف سطحها كان لأغراض أخرى، و هي تراث معماري فاخر، لكن نوعية قاطنيها ألحق الضرر بها. (عوني صبحي الفاعوري، 2012، مج 28، ص 110)

غير أن هذه النوعية من الأحياء تمتلك القابلية لإعادة التهيئة و الإصلاح و الترميم، وبالتالي يمكن تحسين ظروف سكانها.

أما الحالة الثالثة فهي تمثل وضعية تلك الأحياء التي تمر بمرحلة انتقالية من التخلف إلى التقدم، فهي مناطق لها القابلية لكي تكون أكثر تقدما من وضعيتها الحالية، وأكثرها إنشاؤه كان على أراضي صالحة للبناء والتوسع، و قد تكون التهيئة العمرانية الخارجية و المرافق العامة مفقودة لسبب ما؛ ثم اتخذ قرار توفير و تحسين الوضعية العمرانية.

2-1 تصنيف عبد المنعم شوقي:

تنقسم الأحياء المتخلفة وفق هذا التصنيف إلى نوعين هما:

1- الحي المتدهور بعد رقي: هو حي سكني فاخر أو جيد التهيئة العمرانية، و كانت وضعيته ممتازة في بداياته، ثم تركه سكانه الأصليون بمرور الوقت، و تقادمت مبانيه، و شوارعه و أرصفته و بنيته التحتية، ثم حل به سكان أقل دخلا و أدنى مستوى معيشي و اجتماعي و ثقافي، ثم تركه هؤلاء و حل محلهم سكان أقل و أدنى في الطبقة الاجتماعية، وهكذا حتى وصل الحي إلى حالته المتدهورة و المتخلفة من ناحية المباني والطرقات و الخدمات، ومن ناحية نوع السكان فيه أيضا.

2- الأحياء المتخلفة أصالة: هي التي نشأت متخلفة في الأصل، وذلك لوجودها في منطقة غير مرغوبة فيها في المدينة؛ لقذارتها أو لبعدها عن المواصلات، فلن يقبل [عليها] إلا فئة خاصة من الناس، فنشأت مبانيها وطرقاتها وتسهيلاتها متخلفة منذ البداية. (مسعودة عطال، 2009، ص 85).

التصنيف الذي جاء به عبد المنعم شوقي هو متضمن في تصنيف بيرجل، إلا أنه يركز فقط على نوعين فقط.

2- تصنيف على معيار نوعية سكان الحي:

هناك من العلماء من يعتقد أن سكان الأحياء المتخلفة لا يمثلون نسيجا واحدا من حيث الشكل والمضمون، بل هم في واقع الأمر يتمايزون إلى أنواع، وفي هذا المعيار هناك العديد من التصنيفات؛ من بينها:

2-1 تصنيف ستوكس:

يقوم تصنيف ستوكس لسكان الأحياء الحضرية المتخلفة على نوعين، بحسب مستوى الأمل لدى قاطني الحي السكني:

1- الحياة على أمل:.. الجماعات النشطة من الذين لديهم الدافعية للحراك الاجتماعي الصاعد، و هم يسعون إلى تغيير وضعهم الاجتماعي والخروج من نطاق الحياة في الأحياء الحضرية المتخلفة.

2- الحياة بيأس: يعيشون على الفرص المعيشية المتاحة لهم، و ليس لهم طموح في تغيير أوضاعهم، و ربما يرجع ذلك إلى المستوى الاقتصادي المنخفض الذي يعيشونه، مما جعلهم عاجزين عن تخطي هذا المستوى، ومن ثم هم مستسلمون للواقع. (جميلة العلوي، 2007، ص 55).

يعتمد في التصنيف هنا معيار مستوى الطموح لدى سكان هذه الأحياء، أي طبيعة نظرة السكان اتجاه واقع سكنهم في الأحياء المتخلفة.

فالنوع الأول من السكان تمثل لهم الأحياء المتخلفة مكان للإقامة المؤقتة، في حين النوع الثاني هي بمثابة الإقامة الدائمة والمفروضة. و هذا راجع لعوامل نفسية و ثقافية و اقتصادية، فمن الناس من يكون ذو شرة و جلد الية الهمة في جميع أموره؛ و يكون قدوة لمن احتك به أو محفزا للغيرة أو التقليد، فيدفع مجموعة جيرانه للطموح و يفتح لهم نجاحه هو أملا في الحياة و تغيير أوضاعهم، و من السكان من يمتلك موارد تجارية أو حرفية مع طموح و سعي لتحسين وضعيته الاجتماعية و الاقتصادية و المالية، و توسع نشاطه قد يصاحبه توسع في أنشطة زملائه و جيرانه، و هو ما نلحظه في تخصص أحياء سكنية أو شوارع معينة بتجارة أو حرفة أو خدمات معينة.

مثل ما نلمس في اهتمام أهل مدن الجزائر العاصمة و وهران و سطيف بالتجارة و الصناعة أكثر من جيرانهم في المدن الأخرى، فبحسب التقارير الرسمية لوزارة التجارة" إجمالي المؤسسات إلى 172.857 مؤسسة، موزعة عبر ولايات الجزائر (56.674 مؤسسة)، وهران (13.873)، سطيف (8.083) والبليدة (6.368)...

و عدد الأشخاص الطبيعية –الذي يمثل 90 فالمئة من مجموع التسجيلات في السجل التجاري– يصل 1.717.382 شخص، مسجل خصوصا بالجزائر (183.694 شخص)، وهران (77.965)، تيزي وزو (73.369)، سطيف (71.704)، وبجاية (60.170) ". (وزارة التجارة الجزائرية. واج السبت، 17 يونيو 2017)

و تميز أهل ولاية برج بوعريريج بالتجارة في غير مدنه و الانتشار في مدن و الأسواق الجزائر، و اهتمامهم بتجارة الأثاث و الأواني المنزلية، و اهتمام تجار بني ميزاب بتجارة الملابس و الأقمشة و الخردوات العامة و تمركزهم في أغلب المدن الجزائرية في شارع واحد في كل مدينة، و انتشار أهل ولاية جيجل في مطاعم الطرقات في أكثر ولايات الجزائر؛ و هكذا.

فهؤلاء في أحيائهم السكنية الأصلية يمثلون قدوة محفزة؛ وسنجد أعلب العمال معهم من نفس الحي؛ او تربطهم صلة قرابة أو صداقة، و هذه الصورة السوسيو اقتصادية ذات أبعاد حضرية نحو تغيير الواقع المعيشية، بإعادة ترميم أو توسعة المساكن و تغير النمط المعيشي في الحي السكني الأصلي، أو الإنتقال لحي آخر و التحول لنمط معيشي جديد يواكب تزايد المداخيل المالية.

أما سكان الأحياء المنقطعة الأمل؛ ففي غالبهم تكثر فيهم الأمية و العجز البدني و الفكري، و ثقافة القابلية للتخلف، لإنعدام الموارد و المؤهلات و الروح النشطة و أفكار المبادرة، و قلة الهمة، وهو ما يخلق صورة لإنهيار اجتماعي نفسي، فيخلق صورة المجتمع المقعد لا أمله له في المشي، و بذلك يمثلون الطبقة المخصصة للأعمال الشاقة و الخدمات اليدوية التي لا تتطلب مؤهلات علمية، كالحراسة و التنظيف و النقل، و باعة الطرقات و غيرها.

2-2 تصنيف زورباخ وجانز:

يصنف زورباخ وجانز الأحياء المتخلفة على أربعة أنواع بمعيار سكان الحي، وهي:

1- الباحثون عن الشغل: و هم متعددو أنشطة العمل من الطبقة الدنيا، و اعلق أنشطتهم بلا عقود؛ أو عقودهم مؤقتة.

2- فئات العمل الروتيني: من موظفي الدولة و الإدارات و المصانع و الشركات العمومية، و هم من أصحاب العقود الدائمة.

3- الغير متوافقين اجتماعيا: هؤلاء عاجزون عن ضبط سلوكهم، يتعرضون بكثيرة لمشكلات و أزمات اجتماعية، و من ثمة يحاولون الانسحاب من المجتمع بالإدمان والتعاطي.

4- فئة المغامرين: يميلون إلى الصراع والمغامرة لتحقيق أهداف شخصية؛ يؤكدون فيها ذاتهم، وكثيرا ما يخرج بهم الصراع عن المعايير الاجتماعية وتحدي السلطة.

مع أن هذه الأنواع الأربعة من السكان متواجدة بالأحياء المتخلفة، و هم ينتمون لنفس الظروف السكنية؛ يمكن تقسيمهم لشرائح و فئات اجتماعية متمايزة، بحيث لكل فئة صفات خاصة دون غيرها.

3-2 تصنيف جون سيلي:

يقسم جون سيلي سكان الأحياء المتخلفة إلى " فئات وشرائح مختلفة، كل واحدة تصور نوعا معينا، ربما يختلف تماما عن النوع الأخر، أو الشريحة الأخرى من الشرائح الاجتماعية.. هذه الأنواع لا تكون وحدة متجانسة في مجموعها لسكان أحياء الحضري المصطنع، بل تكون هيكلا اجتماعيا غير متجانس من ناحية الشكل والمضمون". (حسن طالب، 1997، ص 13).

وهم يصنفون إلى:

1-أصحاب الضرورة الدائمة:

يوجد في أصحاب الضرورة الدائمة ثلاث نماذج هي:

- الكسالى.
- الفقير المتوافق.
- المنبوذون اجتماعيا.

[يتميزون بالنشاط في الأعمال الرثة و تجارة المخدرات و تهريبها و تعاطيها].

2-أصحاب الضرورة المؤقتة:

هؤلاء صنفان:

الصنف الأول: الفقير المضطر للإقامة في الأحياء المتخلفة دون شعور بالرضا، ومع ذلك يعيش غير متوافق مع مجتمعه.

الصنف الثاني: الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بالأحياء المتخلفة، وأصبحت مساكنهم تدخل في نطاقها، فأصبحوا يعيشون في حدود هذا النطاق.

ت-3-الانتهازيون الدائمون:

وتتكون نماذج هؤلاء من الهاربين من أحكام القانون، أو المتشردون والباعة الجائلون، فئة المغامرين والمهربين...

ت-4-الانتهازيون المؤقتون:

يصنف هؤلاء [في] ثلاثة أنماط:

الوافدون الفقراء: الذين يهاجرون إلى المدينة بهدف البحث عن عمل وفي نفس الوقت يحاولون التكيف مع حياة السكان.

الصاعدون: الذين يحاولون عن طريق التدريب وممارسة أنشطة اقتصادية مختلفة تحقيق حراك اقتصادي صاعد.

أصحاب المشروعات الصغيرة: الذين يحاولون من خلال مشروعاتهم تحقيق طموحاتهم الاقتصادية، التي قد تساعدهم في الخروج من نطاق الحياة الحضرية المتخلفة. (جميلة العلوي، 2007ن، ص ص 55-56).

على ضوء ما جاء به سيلي يتبين الفصل التام بين التواجد بالأحياء المتخلفة والفقر، فليس بالضرورة أن يكون كل سكان الأحياء المتخلفة فقراء، فقد يجاورهم صنف الانتهازيين بصفة دائمة أو مؤقتة.

و تواجدهم اختياري أكثر منه ضرورة، لدواع مختلفة؛ منها الاستفادة من التهرب الضريبي و فواتير الكهرباء و الماء و الغاز، و الرقابة، و انخفاض أسعار الأراضي و كراء السكنات أو شرائها، و انخفاض أسعار كراء المحلات و المستودعات، أو احتكار نشاط تجاري بالحي كالمخابز أو المواد الغذائية أو بيع قوارير الغاز؛ فيصبح هؤلاء طبقة متوسطة أو ميسورة بحاجة ماسة للحي المتخلفة لممارسة نشاطها الاقتصادي أو التجاري، لحين تتجمع الموارد المالية و تنتقل أو تستمر في البقاء.

و من الفئة الإنتهازية تجار الممنوعات و المخدرات و الملاحقون أمنيا، حيث توفر الأحياء المتخلفة بتعدادها السكاني و كثافتها السكنية العالية مخابئ جيدة لهم، بل و حماية مباشرة نظرا لنسجهم شبكة علاقات مع أصدقائهم و جيرانهم؛ فيمتلكون قوة عصبية تدافع عنهم، بل و بيئة مناسبة لتشكيل عصابات إجرامية، فهؤلاء مهما زادت مداخيلهم المالية فهم يفضلون الأحياء المتخلفة على غيرها لما توفر لهم من مصالح، و للتوافق المعيشي و الاجتماعي و الثقافي.

3-التصنيف على معيار الانحراف والإجرام:

يعتقد بعض المهتمين بمشكلة الأحياء المتخلفة بوجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة تربط بين الأحياء المتخلفة وتكوين و انتشار الانحراف والإجرام بها.

و تصنف إلى سبعة أنواع، وهي:

1- الحي الفقير المزدحم:

تزيد فيه الكثافة السكانية و يشيع فيه الفقر، و الرذائل الاجتماعية، و ليس الفقر هو العامل الجوهري في حالة هذه الأحياء، بل سلوك الأفراد فيه، و نوعيتهم، و طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم، و بعض العناصر الثقافية الأخرى.

2- الحي الفقير جدا:

يطغى فيه الفقر على كل صفة أخرى، بحيث تصبح السرقة البسيطة عملا من أعمال الطيش.

3- الحي المغلق:

تفصله عن بقية أجزاء المجتمع الكبير عوائق طبيعية، و فوارق اجتماعية واضحة، وغالبا ما تقع مثل هذه الأحياء بين [منطقتين] سكنيتين على مستوى معين من التنظيم الاجتماعي، فهي أحياء لا تعتبر جزء من المجتمع الكبير، ولكنها تعيش على هامشه، أو في أطراف منطقة سكنية جيدة.

4- الحي الذي يعيش فيه أشخاص غير متزوجين:

فيه غرف منفردة مؤجرة، أو مهاجع للعزاب، وهذا الحي يجذب خليطا سكانيا، يجمع بين أفراد غير متجانسين، ومن أقليات متعددة، بسبب انخفاض أجر السكن.

5- حي الأجانب:

تتخذه أقلية معينة موطنا دائما، ورغم ما يعرف عن تجانس هؤلاء الأفراد الذين يمثلون أقلية واحدة، ولكن هذه الأحياء تنحدر إلى عزلة اجتماعية كبيرة، تشيع فيها الرذيلة والجريمة والجنوح على نطاق واسع.

6- حي الرذائل والموبقات:

حي يعتمد في معيشته على مزاولة البغاء والمقامرة على نطاق كبير، وغالبا ما يجذب هذا الحي كبار رجال العصابات الإجرامية بغرض العيش فيه وممارسة نشاطاتهم الإجرامية المختلفة.

7- الحي الريفي:

هو جزء من ريف معين يلجأ إليه بعض المجرمين الهاربين من وجه العدالة، طلبا للستر والاحتماء، حيث يكون مكان إقامة قصيرة لهم، وقد يتخذه بعض المجرمين مكان إقامة سرية لهم ليكونوا بعيدا عن أنظار القانون. (محمد سلامة محمد غباري، 2006، ص 178-179).

من خلال الأنواع السبعة للأحياء المتخلفة ربط صاحب التصنيف بين الدرجات المتفاوتة لفساد هذه الأحياء ومدى انتشار الانحرافات على مستواها.

و في الأساس هي أحياء تشترك بصفة مباشرة في خاصية " فقر سكانها" بدرجات متفاوتة. مع ما يصاحب الفقر من تهميش اجتماعي و ثقافي؛ قائم على خوف طبقات في المجتمع من هؤلاء السكان، وهذا بالنظر لما يوصم به هؤلاء، من صفات تجعلهم يصنفون ضمن المراتب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الدونية في المجتمع الكبير.

4-التصنيف على معيار التموقع:

وفق هذا المعيار، يمكن تصنيف الأحياء الحضرية المتخلفة إلى نوعين أساسيين، وهما:

4 الأحياء الحضرية المتخلفة داخل المدن:

يغلب عليها نمط البناء القديم لأنها قامت على أنقاض مدن قديمة، وتتميز بالحالة العمرانية المتدهورة، وهي مناطق جذب لفقراء المدينة، كما أنها مناطق سكن المهاجرين لعوامل عديدة، منها رخص مساكنها، وقربها من أماكن العمل، وتنقسم إلى:

1- المناطق الحضرية المتخلفة الأصلية.

2- المناطق الحضرية المتخلفة بفعل الحركة الدائرة للسكان. (ناجح مخلوف، 2009، ص 110).

4 الأحياء الحضرية المتخلفة خارج المدن:

ظهر هذا النوع بفعل الاندفاع السكاني من مركز المدينة إلى أطرافها، أو بسبب الهجرة، و زيادة الطلب على السكن أدى إلى زيادة على مثل هذه الأماكن الخالية، وهي في غالبها مناطق عمرانية تحيط بالمدن، أو خارج نطاق الخدمات الحضرية، وهي مناطق غير مخططة، وغير ملائمة، و أراضيها احتلت من طرف المهاجرين و النازحين، وملكيتها تابعة لأملاك الدولة في الأغلب، وتنعدم فيها المرافق العامة والخدمات الاجتماعية وتنقسم إلى:

1-مناطق مؤقتة.

2-مناطق دائمة.

يرى أصحاب هذا التصنيف بأن الأحياء الحضرية المتخلفة يمكن تحديد وجودها الجغرافي في موقعين، الأول داخل المدينة، نشأت متخلفة، أو تدهورت بمرور الزمن و اعتبارات أخرى.

كما يمكن أن توجد الأحياء الحضرية المتخلفة خارج المدينة، و هذا بالنظر لعدة عوامل لتوسع المدينة و رخص الإيجار هناك.

و هي مناطق مؤقتة، بحيث يمكن تحسينها حضريا، كما يمكن أن تكون مناطق دائمة لاستحالة أو صعوبة الارتقاء بها.

الخاتمة:

انطلاقا مما تم عرضه من تصنيفات للأحياء المتخلفة، بالنظر لتعدد المعايير المعمول بها في عملية تصنيف أنواع الأحياء، يتم الخروج بالملاحظات التالية:

هناك تصنيفات كثيرة، و كل تصنيف يضم العديد من الأنواع، و ما تم عرضه يركز على وجود أربعة معايير للتصنيف (أصل التخلف، شرائح السكان، العلاقة بينها وبين الانحراف والإجرام، التموقع في المدينة)، وكل معيار تصنيف يضم بدوره تصنيفات جزئية وأنواع إضافية.

هناك تداخل فيما بين التصنيفات، وهذا بالنظر للتقارب فيما بينها.

بعض التصنيفات هي نتاج بحث نظري و ميداني لعلماء الاجتماع الحضريين على مستوى المدرسة الأمريكية. وهذا ما يضفي على هذه التصنيفات والأنواع الخصائص الثقافية والمادية للمجتمع الأمريكي، و قد يصعب عملية إسقاطها على خصوصية البيئة الثقافية والمادية للمجتمع الجزائري.

المراجع:

1. إبراهيم توهامي إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، 2004، التهميش و العنف الحضري، ط ، دار الهدى: باتنة.
2. أحمد بوذراع، د تا، التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة في المدن دراسة نظرية في علم الاجتماع النظري، ط ، منشورات جامعة باتنة: باتنة.
3. إسماعيل قيرة، د تا، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، ط 1، دار الهدى: باتنة.
4. أيمن محمد نور عفيفي، خالد صلاح الدين علي، 2017، الوسائل التكنولوجية في البناء كمحدد أساسي للإرتقاء بالمناطق العشوائية بمصر. مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية – جميع الحقوق محفوظة-http://www.cpas egypt.com/AR/A_afify_ar.html
5. حسن أكرم نشأت، 2008، علم الأنتروبولوجيا الجنائي، ط1، دار الثقافة: عمان.
6. حسن طالب، 1997، المدينة و الجريمة؛ الأحياء الفوضوية في النسيج العمراني الضري و الجريمة، ط 1، منشورات دار الفنون: بيروت.
7. الديوان الوطني للإحصائيات، 2013، حوصلة إحصائية من 1962-2011، ط، مديرية المنشورات و النشر و التوثيق : الجزائر.
8. ذكرى عبد المنعم إبراهيم، 2012، العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق الحضرية المجاورة لها؛ دراسة أنثروبولوجية في حي سومر بمدينة بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد 100، جامعة بغداد: العراق.
9. سهام وناسي، 2016، النمو الحضري و مشكلة المناطق المتخلفة بالمجال الحضري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، باتنة 1، إشراف: مصطفى عوفي.

10. شوقي قاسمي، 2013، معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة، إشراف: عبد الرحمن برقوق.
11. علي بوعناقة، 2007، الشباب و مشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت.
12. عوني صبحي الفاعوري، 2012، عمارة يعقوبيان؛ الرؤية و التشكيل، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني.
13. فتيحة طويلة، 2014، أمراض الفقر وسط الأحياء المتخلفة، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 15، جامعة ورقلة.
14. محمد الأزهر، 2003، الثقافة و السلوك الإجرامي، ط 1، دار النشر المغربية: الرباط.
15. محمد سلامة محمد غباري، 2006، الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة، ط ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر: القاهرة.
16. محمد سلامة محمد غباري، 2006، الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة، ط ، دار الوفاء.
17. محمد عاطف غيث، و إسماعيل علي سعد، 2011، المشكلات الاجتماعية بحوث نظرية و ميدانية، ط ، دار المعرفة الجامعية: القاهرة.
18. مسعودة عطال، 2009، النمو الحضري و علاقته بمشكلة البيئة الحضرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر باتنة: إشراف: إسماعيل بن سعدي.
19. ناجح مخلوف، 2009، أساليب التنشئة الأسرية و علاقتها بالانحراف في المناطق المتخلفة بالمسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد بوضياف المسيلة، إشراف: السعيد فكرون.
20. نوزي سعدون عبد الله، 2011، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، مجلة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة الأنبار: العراق.
21. https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/davantage-de-creations-d'entreprises-et-moins-de-radiation-au-1er-trimestre-2017

كل الحقوق محفوظة